

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وسألوا أيضاً فقالوا : أنتم تحتجون بالنص على صاحبكم بما قال فيه يوم الغدير ، وليس في ذلك أن علياً بعدي الامام فيكم والخليفة عليكم ، وموضع الرد عليكم بزعمكم ، فهي جاحد الكلام الوارد ، ومن المفصح المبين عليه السلام الى مكلفكم له واحتجاجكم ، لثبت معناه الذي تدعونه .

ولو كان أراد النبي صلى الله عليه وآله بذلك اللفظ الموجد للشبهة والموقع للتأويل ما ذهبتم اليه لكان حينئذ أقدر منكم اليوم على بلوغ غلبة الافصاح بالغرض المقصود والامر المشهود ، والانص على الخطاب نفسه .

كما استغنيا على زعمكم مع أمره ونهيه عليه السلام ، الى أقاويل شريعة مكملة لدينا ، متهمة عندنا بآرائنا وقياسنا ، وتأويل لغة واستحسان أمر ، فيجيء اذ نحن مفتقرون الى الاجتهاد ، مضطرون الى الابانة والايضاح ، أم تراه عليه السلام قد كان أوضح كل شيء من أمور الشريعة وأحوال الدين الا ما يتعلق

بالامامة حيث ماتوا ولتم له من النص، وجعلتم له معنى وكلاماً اذا استظهر لنفسه في الاجتهاد والاخذ بسائغ الظن .

الجواب وبالله التوفيق :

قال الاجل المرتضى علم الهدى (قدس الله روحه) : ان كلامه عليه السلام في يوم الغدير تصريح في النص بالامامة ، والاستخلاف على الامة ، وأنه لا يحتمل سوى هذا المعنى ولا يليق بخلاف هذا . . .

وأنه ان حمل على غيره كان خطأ من القول ثبت ما قصدناه واعتمدناه ، فصار من الزمان أن يعدل عن هذا اللفظ الى غيره من الالفاظ مبسطاً في الاقتراح معنا ، لان الالفاظ اذا دلت على معنى واحد فان المتكلم مخير بينهما ، ولا لفظ الا وقد يجوز أن تقع الشبهة فيه للمتأمل ، وأن لا يوفي النظر حقه .

ألا ترى أنه عليه السلام لو قال فيه : أنت الامام من بعدي والخليفة على أمتي . وذلك أصرح الالفاظ ، جاز أن تدخل شبهة على مبطل ، فيقول انه عليه السلام انما أراد بلفظة « بعدي » بعد عثمان . أو يقول : أنت الخليفة ان اختارتك الامة واجتمعت عليك .

فاذا قيل : ان هذا خلاف ظاهر الكلام .

قلنا : وكذلك حمل لفظ الغدير على غير النص بالامامة ، عدول عن ظاهر الكلام ، وسنين ذلك .

فأما دخول الشبهة في لفظ خبر الغدير ، فانما أتى فيها من دخلت عليه من قلة تبصره وقلة تأمله ، كما دخلته على قوم في قوله تعالى « لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار » .

فلا خلاف بيننا وبين المعتزلة في أن الله تعالى كان قادراً على أن يقول بدلا من هذا اللفظ الذي دخلت فيه الشبهة على المخالفين في الرؤية ، لا يراه ذوالابصار بأبصارهم في الدنيا والاخرة ، حتى تزول شبهة من خالف في أن الادراك غير الرؤية ، وأن نفي ادراك الابصار ليس ينفي ادراك البصر ، فان الكلام ليس بعام في الاخرة لما هو متناول للدنيا .

فاذا قيل لنا : كيف تعدل بين ^١ اللفظ الصريح الى اللفظ المحتمل الذي علم دخول الشبهة معه ؟ .

لم يكن لنا جواب الامثل ما أجنبناه في خبر الغدير ، ولم يبق الا أن ندل على أن خبر الغدير يقتضي الاستخلاف في الامامة من غير احتمال لسواها .
والذي يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله قرر ^٢ مع أمته على فرض طاعته الذي أوجبها الله تعالى له بقول الله تعالى « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » وانما أراد تعالى أنه أحق بتدبيرهم وتصريفهم ، وأن طاعته عليهم واجبة ، فقال : فمن كنت مولاه فعلي مولاه .

فأتى من لفظة « مولى » بلفظ يحتمل المعنى المتقدمة وان كان محتملا لغيرها ، لان لفظ « المولى » يحتمل الاولى ، وابن العم ، والحليف ، والناصر ، والجار ، وغير ذلك ، فقد نص جميع أهل اللغة على أن لفظة « مولى » محتملة للاولى العرب وما هو مسطور والحال في احتمال هذه اللفظة للمعنى الذي ذكرنا أشهر من أن يخفى على محصل .

ومن شأن الادباء اذا عطفت جملة مفسرة بكلام يحتمل للمعنى الاول ولما يحتمل غيره أن لا يريدوا ما بالكلام الا المعنى الاول دون ما عداه .

(١) ظ : من .

(٢) ظ : قرن .

ألا ترى أن أحدهم اذا قال لجماعة : أستم تعرفون عبدي زيد ، وله عبيد كثيرة، ثم قال عاطفاً على كلامه: فاشهدوا أنني قد اعترفت عبدي أو وهبته لفلان، لم يجز أن يحمل لفظة عبدي ثاني المحتمل الا على العبد الاول الذي وقع التصريح به ، ومن حمله على سواه كان مخطئاً عادلاً عن حقيقة الكلام ووضعه .
واذا صح ما ذكرنا وكان النبي صلى الله عليه وآله قال : فمن كنت أولى به من نفسه فعلي أولى به من نفسه. ولا يكون أولى بنا من نفوسنا الا وطاعته واجبة علينا ، ولا يكون طاعته واجبة علينا الا وهو امام مستخلف .

ولافرق على ما ذكرناه ورتبناه بين أن يقول الله تعالى « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » وبين أن يقول طاعته واجبة عليكم ولازمة لكم ، وبين أن يقول : أستم أولى بكم من أنفسكم .

هذه جملة كافية في جواب هذه المسائل ، فمن أراد التفصيل والتطويل فعليه بكتاب « الشافي » وما جرى مجراه من كتبنا في الامامة ، وتصانيفنا وأمالينا . ونسأل الله تأييداً وتوفيقاً وتسديداً في قول وعمل ، فانه نعم المولى ونعم النصير .